

مقتدى لم يكن حلا، ولن يزيد التيار الصدري العراق إلا محنا

الكذب السياسي مهنة رجال الدين في العراق قبل الانتخابات وبعدها



بياع كلام

نظام الدوائر المتعددة، كان له أثرٌ بارز في تضخيم الناتج الانتخابي له.“ وأضاف راضي، في تصريح لـ”العرب”، ”الصدريون بحسب التجربة السابقة لم يقودوا مؤسسات البلاد باحترافية. هم ليسوا رجال دولة.. هم رجال سلاح وثقافة شعبية دينية. كُفّال، شاهدنا خلال الفترة الماضية ما آل إليه حال القطاع الصحي الذي قادهُ الصدريون.“ ويتوقف اجتياز الصدر للسنين الأربع القادمة على مُعالجة دعم مؤسسات الدولة، خاصة

الخدمية منها، والتي لها علاقة مباشرة بحياة الناس، لا أن تكون قادّاته التي تُعاني من ضُعبٍ “صنعة الدولة” هي الموجودة على رأس المؤسسات.

واعتبر راضي أن “قدرة الصدر على تخليص مركبة الدولة من بطارية شحنها بالميليشيات الإيرانية، ستعتمد على شهية المحاصصة لديه. إن استطاع أن يكون بسيط المائل والمشرّب الوزاري فسوف يستطيع الحد من النفوذ الإبراني، أمّا إن أطلق العنان لشهيتته الوزارية فسيتصادم مع تلك الميليشيات الإيرانية التي ستحرّض على بثّ الرعب: الصدر سيأكلنا جميعاً.“

وعبر عن اعتقاده بأن المجتمع الدولي سيدعم الصدر الذي يدعم الدولة، لا الصدر المصاب بوسواس لويس الرابع عشر: أن الدولة والدولة أنا. أمّا المجتمع الإقليمي –العربيّ منه على وجه الخصوص– فسيدعمه عندما يري الأفعال على الأرض، عندها سيحصل على دعم كبير، بل وسيكون جسراً بين العرب “الشيعية” والبرّ العربي “السني” الكبير.

غير أن مصطفى سالم قال “كانت مراكز الانتخابات في أقل عدد، لكن نتائج مقتدى تتصاعد بشكل يوضح أن جهة ما تدبر العراق.“

واعتبر سالم أن المجتمع الشيعي تراجع بصعود مقتدى ولا يملك بدائل سوى حركات نشأت وتعتبر عن ابن السيسستاني أو حركات تابعة لأحزاب الميليشيات في حقيقتها.

وأضاف “مقتدى يراد له القضاء على تيار تحرري أنبثق من احتجاجات تشرين، وهو تيار يفقد للفكر، لذا تدريية تدريباً عالياً أو متوسطاً، لذا لن تعوّل عليه إيران.“

وقال دبلوماسي غربي إن التيار الصدري “اتخذ قراراً متعمداً” العام الماضي بالتواصل مع بريطانيا والولايات المتحدة، إذ أدركوا أنهم إذا لعبوا دورا أكبر في الحكومة فإن وجود علاقات مبدئية مع القوى الغربية سيكون أمرا مفيدا.

غير أن المتحدث باسم السفارة الأمريكية في بغداد نفى أي اتصال مع أعضاء في التيار الصدري، فيما رفض مسؤولون بريطانيون التعليق على مثل هذه اللقاءات.



إلا أن لهيب هيجل المختصة بالشؤون العراقية في مجموعة الأزمات الدولية أكدت على تحسن علاقة الصدر والغرب بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية. وأضافت “الصدر كان يبيع نفسه كخيار قابل للتطبيق، وخيار مركزي في السياسة العراقية“.

وعبر مسؤول غربي كبير عن اعتقاده بأن واشنطن في هذه المرحلة تنظر إلى الصدر على أنه قومي، وهو أفضل من الخيارات الأخرى.

الصدريون لا يمتلكون الحل

ما زال التيار الصدري يحتفل بنصره في الانتخابات التشريعية، ويقدم نفسه كقوة مستحوذة على الدولة بسلطة “الانتخابات الديمقراطية“ في أي مواجهة محتملة مع منافسيه من الأحزاب الشيعية الذين عبروا عن رفضهم لنتائج الانتخابات، ورفضهم لكلمة الصدر.

مع ذلك لا يعبر أغلب العراقيين عن ثقتهم بأن الصدر سيفي بوعده خصوصا في ما يتعلق بنزع سلاح الميليشيات الخارج عن سيطرة الدولة، لأنه في ذلك عليه أولا أن ينزع سلاح جيش المهدي؛

وقال الكاتب العراقي مسار عبدالمحسن راضي “إن فوز الصدر لن يحل مشكلة العراق. والمقاعد التي فاز بها في برلمان 2021 هي (نسخة ضوئية) مع زيادات، خرجت من جهاز استنساخ انتخابات 2018، حيث الأحزاب فيها العزوف الجماهيري الكبير عن المشاركة، والوان باهتة من الدعم الدولي والأممي؛ فنحن نعلم أن عدم المشاركة بنسبة عالية في هذه الانتخابات، إضافة إلى دور

الدولي، تريد أن تعود بكل ما لديها من قوة لإعادة التوضع في العراق“. وأضاف الكعبي، في تصريح لـ”العرب”، “طهران تمتلك من الحلفاء ووسائل الضغط في الداخل العراقي ما لا تطيق واشنطن والديمقراطيون المتململون من الملف العراقي، معه صبرا“.

وقال مصطفى سالم “بين عمامة السيستاني المتوارية وعمامة مقتدى الجاهلة تدفن الدولة ومعها القانون“.

وأشار سالم في تصريح لـ”العرب“ إلى أن “ميليشيات الحشد وبض النظر عن التصريحات في وسائل الإعلام–

بحاجة إلى الطرفين المرجعية والصدر معا، وذلك لأسباب إيرانية. لكن مقتدى يريد الحشد جهاز قتل يعمل

لحسابه، فيما يوظفه ابن السيستاني لتكسیر خصومه ومنهم مقتدى“.

وأكد على أن مقتدى وميليشياته غير قادرين على القيام بما يقوم به الحالي مصطفى الكاظمي وربط علاقة طهران إلى دور الميليشيات أكبر من أن تتخلّى عنهم بصفقة إلا في مرحلة تسبق الانتحار.

على الجانب الآخر يقدم التيار الصدري نفسه للمحيط الإقليمي والدولي بوصفه لاعبا سياسيا معتدلا لإنقاذ العراق من الميليشيات المدعومة من إيران ومحاربا لقوى الفساد التي تخترق المؤسسات العراقية.

ويدرك الصدر جيدا أن خصومه في البيت الشيعي هم الآن في أضعف مراحلهم لذلك سيركس نفوذه داخل الدولة من خلال دعم رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي وربط علاقة تفاهم مع الأميركيين عبر هذا الدعم، ما يحوله إلى الرجل المهم في العراق.

وذكرت صحيفة فايننشال تايمز أنه بالنسبة إلى بعض صانعي السياسة الغربيين القلقين من النفوذ الإيراني في العراق، فإن الصدر الذي وصفته وسائل إعلام أميركية سابقا بالأكثر خطورة في العراق قد يكون بديلا جذابا لجماعات أكثر موالاة لإيران.

وكشفت الصحيفة البريطانية في تقرير موسع لها عما رآته دلالة على مدى تغيير التيار الصدري، بالتقاء أعضاء نافذين مقربين من الصدر بدبلوماسيين غربيين.

وقال ضياء الأسدي القيادي في التيار “توجه التيار الصدري هو الانفتاح على العالم“، مؤكدا على أنه يجب أن يكون على أساس المصلحة المشتركة ولا يكون لأي دولة الحق في التدخل في الأعمال التجارية العراقية.

وكوكيل لوزارة الصحة لتحويل الموارد للطائف والقتل. مع ذلك يصر نصار الربيعي رئيس الجناح السياسي للتيار الصدري بالقول “لا يمكن أن يكون لديك رئيس وزراء الآن بدون دعم الصدريين“.

الصدر وإيران

لقد أقام الصدر علاقة مضطربة مع إيران، تعبر عن شخصيته المضطربة، ممارس السياسة كما يفعل الآخرون“، وهو صادق في ذلك؛ لأن التجربة أكدت للراقيين أن التيار الصدري ليس لديه أمثلة سياسية يقدمها، مثلما قدم من قبل قيس الخزعلي الميليشياوي الذي خرج عن سلطة التيار في عمليات القتل على الهوية واستقل بميليشياته المارقة، ومثله أبوذر، أحد أكبر القتل الطائفيين في جيش المهدي.

ويبقى الخال السياسي للتيار ممثلا بوزارات الفساد من الصحة والداخلية والدفاع والاتصالات، حتى السيطرة على الدرجات الخاصة في وزارات النفط والكهرباء والبنوك التابعة للدولة، التي تدر أموالا هائلة عبر المساموات على العقود.

ويوضح تحليل أجرته وكالة رويترز أن الوزارات التي شغل الصدريون أو حلفاؤهم مناصب فيها في الأونة الأخيرة تمثل ما بين ثلث ونصف موازنة العراق لعام 2021 البالغ حجمها 90 مليار دولار. لكن الحكومة العراقية لم تعلق على هذا الأمر.

حاكم الزاملي نفسه الذي يتحدث عن مثال سياسي

جديد للتيار الصدري، متهم بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق عندما شغل منصب وكيل وزير الصحة.

وأدار خلال الحرب الطائفية فرق الموت في جيش المهدي، وسُجن بتهمة استخدام منصبه

وقال الأكاديمي والمحلل السياسي العراقي رحيم مزيد الكعبي “إيران المنتشبة بمفاوضاتها النووية مع المجتمع

انتهت التكهّنات بشأن نتائج الانتخابات التشريعية العراقية بظهور النتائج مع كل الخلافات بشأنها، وبدأت تكهّنات تشكيل الحكومة العراقية بقيادة التيار الصدري وتضاف إليها تكهّنات بشأن وعود زعيم التيار مقتدى الصدر بتنفيذ ما تعهد به في خطبة النصر التي ألقاها بعد ساعات من إعلان نتائج الانتخابات.

وقال الكاتب السياسي العراقي

مصطفى سالم “مقتدى وتياره بلا رصيد معرفي، وهو لا يضيف للعراق شيئا، وفوزه يعني أن مواجهة من يعارض الفساد ستكون أكثر وحشية“. وأكد سالم في تصريح لـ”العرب” أن “مقتدى لا يمكن أن يكون بلا سلاح، فهو رجل ضمن خاطفي الدولة“.

وأشار إلى أن “مقتدى ابن هذا النظام الفاسد الطائفي وتاريخه أسوأ من مجزرة، ولكنه ملتصق بإيران ويعرف حدوده وهي ستقضي عليه لأنها بحاجة إلى الصدام الشيعي – الشيعي حاليا“.

وقال “لو اطلعنا على نتائج الانتخابات وأسماء الفائزين سنة وشيعة سنعرف أن هذا النظام لا علاج له إلا من خارجه“. ولم يكن الصدر يعاني من مشكلة في الانتخابات البرلمانية بالرغم من المنافسة الشديدة التي واجهها من تيار خصمه اللدود رئيس حزب الدعوة الإسلامي نوري المالكي وتحالف الفتح برئاسة هادي العامري الذي جمع الميليشيات الولائية.

كان الصدر يعبر عن اطمئنانه إلى أن تياره سيحصل على نسبة مريحة يؤكد من خلالها حضوره في توليفة الأحزاب الحاكمة.

يعترف حاكم الزاملي، أحد أكبر قياديي التيار الصدري، “نحن لا نمارس السياسة كما يفعل الآخرون“، وهو صادق في ذلك؛ لأن التجربة أكدت للراقيين أن التيار الصدري ليس لديه أمثلة سياسية يقدمها، مثلما قدم من قبل قيس الخزعلي الميليشياوي الذي خرج عن سلطة التيار في عمليات القتل على الهوية واستقل بميليشياته المارقة، ومثله أبوذر، أحد أكبر القتل الطائفيين في جيش المهدي.

ويبقى الخال السياسي للتيار ممثلا بوزارات الفساد من الصحة والداخلية والدفاع والاتصالات، حتى السيطرة على الدرجات الخاصة في وزارات النفط والكهرباء والبنوك التابعة للدولة، التي تدر أموالا هائلة عبر المساموات على العقود.

ويوضح تحليل أجرته وكالة رويترز أن الوزارات التي شغل الصدريون أو حلفاؤهم مناصب فيها في الأونة الأخيرة تمثل ما بين ثلث ونصف موازنة العراق لعام 2021 البالغ حجمها 90 مليار دولار. لكن الحكومة العراقية لم تعلق على هذا الأمر.

حاكم الزاملي نفسه الذي يتحدث عن مثال سياسي

جديد للتيار الصدري، متهم بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق عندما شغل منصب وكيل وزير الصحة.

وأدار خلال الحرب الطائفية فرق الموت في جيش المهدي، وسُجن بتهمة استخدام منصبه

وقال الأكاديمي والمحلل السياسي العراقي رحيم مزيد الكعبي “إيران المنتشبة بمفاوضاتها النووية مع المجتمع

انتهت التكهّنات بشأن نتائج الانتخابات التشريعية العراقية بظهور النتائج مع كل الخلافات بشأنها، وبدأت تكهّنات تشكيل الحكومة العراقية بقيادة التيار الصدري وتضاف إليها تكهّنات بشأن وعود زعيم التيار مقتدى الصدر بتنفيذ ما تعهد به في خطبة النصر التي ألقاها بعد ساعات من إعلان نتائج الانتخابات.



قبل يومين من إعلان فوز التيار الصدري بالانتخابات البرلمانية وجدت جثة الشاب حيدر محمد الزاملي ملقاة في المياه بمدينة الديوانية جنوب العراق، وبعد يوم واحد من اختطافه. لم يفعل حيدر الناشط في تظاهرات انتفاضة تشرين التي عمت المدينة على مدار سنتين غير أن نشر على حسابه على فيسبوك رسما كاريكاتيريا لرجل دين يشبه مقتدى الصدر يقف خلف قطيع من الأغنام وهي تتقدم بانتظام للتصويت في صندوق انتخابي مثبت عليه شعار الإصلاح.

اليوم وبعد فوز التيار الصدري في الانتخابات واحتفال انصاره بقوة، ليس بمقدور الجهات الأمنية مواصلة التحقيق في جريمة قتل حيدر، بينما كل الدلائل تشير إلى ميليشيات جيش المهدي. كذلك تتفكر خطبة النصر التي ألقاها مقتدى في ليلة إعلان النتائج الأولية إلى الحياء العراقي مثلها مثل أي شيء سياسي يباع في العراق منذ عام 2003، ويمكن اختصارها بأنها كذب في كذب أكثر من الكذب نفسه.



ندرك جميعا أن الكذب مهنة السياسيين الكبار، لكنها في العراق وقبلها في إيران صارت مهنة رجال الدين، ومقتدى الصدر رجل دين في مهنة سياسية اليوم لتشكيل الحكومة العراقية.

استخدم الصدر في خطبته مفردات الإصلاح والدولة المدنية، والسيادة، والعدالة الاجتماعية، وإنهاء الفساد ورفض التدخل الخارجي ومصادرة السلاح خارج سيطرة الدولة. وجميعها تمثل إدانة للتيار الصدري عندما ارتكب انتهاكات شنيعة سواء عبر الجرائم المؤقتة لجيش المهدي أو بإدارة مأكنة الفساد من قبل ممثلي التيار في البرلمان العراقي أو داخل الوزارات.

فمن السخف، وفق تعبير المحلل السياسي العراقي فاروق يوسف، التفكير في أن رجل الدين مقتدى الصدر يفكر في الدعوة إلى إقامة دولة مدنية لن يكون له مكان فيها.

وسيحضن السيد مقتدى حين تصل إليه استنتاجات المحللين التي يصر أصحابها على أن الصدر صار يتفهم ضرورة قيام الدولة المدنية.

نحن لا نمارس السياسة

لم تكن مثل هذه التحليلات نتائج اليومين الماضيين مع التكهّنات التي أجمعت على فوز التيار الصدري، بل إنها موجودة، وكان آخرها تقريران موسعان لصحيفتي فايننشال تايمز البريطانية وواشنطن بوست الأميركية، توصلا إلى أن رجل الدين الراديكالي لن يكتفي بأن يكون “صانع ملوك” في العراق بعد انتخابات 2021، وإنما سيكون موضع قبول من قبل القوى الغربية الأميركية والبريطانية، باعتباره معادلا مفضلا على الميليشيات الولائية التي تديرها طهران في العراق.

وقال دوغلاس سليمان السفير الأميركي السابق لدى العراق ورئيس معهد دول الخليج العربية في واشنطن “وجدنا أن الصدر واحد من المكابج الرئيسية للتوسع الإيراني والنفوذ السياسي الشيعي الموغل في الطائفية بالعراق بعد انتخابات 2018“.

